بعد ٦٠ عاماً نظام مالي جديد للمنظمات غير الحكومية

وزير الشؤون لـ«الوطن»: الهدف الإفصاح والشفافية بما يتناسب مع المعايير الدولية

محمود الصالح

أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي عماد الدين المنجد أن إصدار النظام المالي الجديد جاء بغية تنظيم العمليات المالية في المنظمات غير الحكومية وفق معايير عمل شفافة وواضحة للقائمين على هذه المنظمات وللمستفيدين والمتبرعين على حد سواء وبهدف الإفصاح والشفافية بما يتناسب مع واقع عملها والمعايير الدولية بهذا الشأن.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أضاف المنجد أنه بات ملحاً بعد مرور أكثر من ٦٠ عاماً على إصدار النظام المالي القديم أن يتم تعديل هذا النظام لكونه قد صدر تعديل جديد لنظام العقود الخاص بالمنظمات غير الحكومية خلال العام الحالي، حيث كان النظام السابق المعمول به يعود لعام ١٩٧٧.

وأكد أن الوزارة اليوم بصدد إجراء مراجعة شاملة للأنظمة والتعاميم المرتبطة بقانون الجمعيات والمؤسسات رقم ٩٣ لعام ١٩٥٨ بما يلبي الاحتياج المالي لهذه المنظمات ويتفق وأحكام القانون، منوهاً بأن الوزارة قام بالتشبيك مع فرق فرعية في كل المحافظات وتم إعداد مشروع النظام المالي والمحاسبي الخاص بالمنظمات من القرارات والتعاميم بطرح مسودة هذا النظام للحوار والنقاش مع أكثر من ٦٠٠ مدير مالي من المنظمات غير الحكومية وعملت على سبر آراء هذه المنظمات والأخذ بملاحظاتها، عبر فريق عمل مركزي من الوزارة قام بالتشبيك مع فرق فرعية في كل المحافظات وتم إعداد مشروع النظام المالي والمحاسبي الخاص بالمنظمات غير الحكومية، والذي ألغى غير الحكومية، الذي جاء فيه من المرونة ما يكفي لإمكانية تطبيقه في المنظمات غير الحكومية الصغيرة والكبيرة.

وكان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قد أصدر القرار رقم ١٦٩٢ لعام ٢٠٢٤ المتضمن النظام المالي والمحاسبي الخاص بالمنظمات غير الحكومية، والذي ألغى بموجبه العمل بالقرار السابق رقم ٧٤٨ لعام ١٩٦٩.

وجاء هذا القرار بعد مرور أكثر من نصف قرن على صدور النظام المالي السابق المعمول به، وبهدف منح المنظمات غير الحكومية مرونة أكثر في العمل تتناسب مع التطور الحالي، وإطلاق العمل والحوكمة، فضلاً عن الشفافية في عمل المنظمات غير الحكومية وتفعيل دور هيئاتها العامة الرقابي، إضافة لما سيحققه من وفر مالي كبير من القطع لجهة استيراد الورق نتيجة توفيره المستندات التقليدية الملزمة فيها المنظمات غير الحكومية بحكم النظام المالي السابق، وبما يلبي الاحتياجات من خلال وضع الخطوط الأساسية للعمل المالي في المنظمات، وتوفير وتأمين إطار مرجعي يراعي اتباعه من جميع العاملين في المنظمة عند القيام بجميع الأنشطة المالية، والمحافظة على موجودات المنظمة، وتنظيم قواعد الصرف والتحصيل وقواعد الرقابة والضبط الداخلي وسلامة الحسابات المالية.

ويعتبر هذا القرار سارياً على جميع المنظمات غير الحكومية من بداية عامها المالي التالي لتاريخ صدور هذا النظام، حيث تم إقرار هذا النظام بعد اجتماع موسع ترأسه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مع المديرين الماليين من مختلف المنظمات غير الحكومية لمناقشة الصيغة النهائية للنظام، وقدم المشاركون مجموعة من الملاحظات التي تم الأخذ بها وتعديل النظام بناء عليها قبل إقراره بصيغته النهائية، وصدر توافقياً بالشراكة مع جميع مكونات المجتمع الأهلي وبقبول من كل الأطراف.

ضرورة زيادة الأطباء الاختصاصيين وتأمين مقار لمراكز صحية

أمام المحافظ.. مطالب بتحسين الواقع الخدمي والصحي في سلمية

حماة- محمد أحمد خبازي

تمحورت مطالب المواطنين ورؤساء الوحدات الإدارية خلال الاجتماع الخدمي الموسع الذي عقد في المركز الثقافي بسلمية بحضور محافظ حماة معن صبحي عبود، حول المعاناة من شح مياه الشرب والكهرباء، ومشاكل في الصحة والتربية والنقل وتأمين رغيف خبز جيد، وحول البنية التحتية من صرف صحي وهاتف وتعبيد طرق وشق طرق زراعية وغيرها.

وأكد عبود أن أهمية اللقاء تكتسب من كون الوحدات الإدارية هي المعنية بحل مشاكلها وتأمين متطلباتها الخدمية، وتلبية احتياجات مواطنيها والعمل باستمرار على تحسين واقعهم الخدمي.

ولفت إلى أن المحافظة تعمل بروح الفريق الواحد وتحرص كل الحرص على تلبية مطالب المواطنين قدر استطاعتها ووفق الإمكانات المتاحة، كما أنها تعمل على تحليل الطلبات والرغبات بالتعاون بين المؤسسات والجهات الخدمية لسد الثغرات والنواقص في الخدمات، وخاصة تلك التي تأثرت بالحرب الإرهابية على سورية.

من جانبها عرضت رئيس مجلس مدينة سلمية سهاد زيدان لواقع الخدمات المقدمة في مجال عمل المجلس والصعوبات والمعوقات المعترضة، وخصوصاً نتيجة نقص اليد العاملة من شريحة المهندسين وعمال النظافة، إضافة إلى موضوع التراخيص الإدارية والتسويات، حيث هناك الكثير من المنشآت السياحية وغيرها قائمة على أرض الواقع، وبحاجة إلى تراخيص مؤقتة أو تسوية، أيضاً ضرورة افتتاح مركز لبيع أسطوانات الغاز للمواطنين بسعر التكلفة ولذوي الشهداء وفق البطاقة الذكية.

وبيّنت زيدان أن معظم الطرق ضمن المدينة بحاجة إلى صيانة وترميم بشكل جزئي أو كلي، وبعضها الآخر مازال ترابياً، إضافة إلى الأرصفة غير الجيدة.

كما تناولت مواضيع الصحة العامة والبيئة خاصة في ظل انتشار مرض الشمانيا، وقدم الآليات العائدة لمجلس المدينة وأعطالها المتكررة وإصلاحاتها المكلفة والباهظة، مطالبة بضرورة تزويد مجلس المدينة بعدد من الآليات الخدمية وخاصة آليات ترحيل القمامة.

وفي المجال الصحي طالبت زيدان برفد المنطقة الصحية بالأطباء الاختصاصيين وتأمين مقار لعدد من المراكز الصحية، مشيرة إلى عدم توافر المصول المتعلقة بمعالجة السعار «داء الكلب» نتيجة عضات الكلاب الشاردة، وإلى التأخر في إنهاء عمليات الفرز والتجميل لمنطقة بين الجبال العقارية التي بدأت عام ١٩٩٠ ولم تنته بعد، وضرورة الإسراع بترميم الصالة الرياضية التي دمرها الإرهاب، وتخصيص مساحة من أملاك الدولة كمقابر جديدة بدلاً من الموجودة المكتظة.

وقدم عدد من رؤساء الوحدات الإدارية في قرى ريف سلمية مداخلات ومطالب حيوية، وأبرزها ضرورة تأمين مصادر مياه الشرب لأن معظمها يعتمد على الآبار السطحية التي تتعرض للجفاف، وضرورة تزويد محطات التحلية الموجودة في عدد منها بالطاقة أو إعفائها من التقنين، إضافة إلى دعم المراكز الصحية بالأطباء وتعبيد الطرق وترميم المدارس وتوفير الإنارة عبر الطاقة البديلة.

كما طالب عدد من المواطنين بمنع التعديات المتكررة على خط جر مياه حماة- سلمية وخاصة في منطقة القصير والرستن وتلبيسة، التي تستغل في الزراعة بدلاً من الشرب ما يؤثر في كمية المياه الواردة والتسبب بعطش الأهالي.

وأكد المحافظ أن كل ما طرح في هذا الاجتماع من قضايا خدمية محقة، ستتابع في اجتماع تتبعي بالمحافظة لمتابعة الإجراءات المتخذة حيال القضايا التي طرحت، لأن المواطن هو أولاً وأخيراً.

مدير فرع الإسكان في اللاذقية:

تخصيص ١١٨ مكتتباً في مساكن متضرري الزلزال

اللاذقية - عبير محمود

أكد مدير فرع المؤسسة العامة للإسكان في اللاذقية كنان سعيد لـ«الوطن»، أنه تم الانتهاء من تنفيذ مشروع السكن البديل للمتضررين من الزلزال في موقع أوتوستراد الثورة بمدينة اللاذقية بشكل كامل، مشيراً إلى أن الشقق جاهزة للتسليم.

وأضاف سعيد: تم تخصيص ١١٨ مكتتباً حتى تاريخه، وتم إبلاغ المكتتبين بمراجعة المؤسسة للمباشرة بإجراءات التسليم ومتابعة كل الإجراءات المتعلقة بالعقود وتسليم مفاتيح الشقق في برجيات أوتوستراد الثورة.

وبيّن مدير فرع الإسكان أنه تم تنفيذ مشروع السكن البديل على أوتوستراد الثورة وفق المواصفات القياسية السورية ويتضمن ٤ أبنية برجية بإجمالي ١٦٠ شقة سكنية بمساحة ١٠٠ متر لكل شقة، وهي عبارة عن غرفتين وصالون مكسوة بالكامل.

ونوه سعيد بأن المؤسسة كانت قد بدأت بتنفيذ المشروع نهاية شهر آذار من عام ٢٠٢٣، بالتعاون مع الشركة العامة للبناء والتعمير ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية، وتم تنفيذ جميع الأمور الخدمية والبنى التحتية من شبكات مياه وصرف صحي وكهرباء وغيرها.

فيما يخص باقي المشاريع السكنية لمتضرري الزلزال التي تنفذها المؤسسة العامة للإسكان، بيّن سعيد أن مشروع مدينة جبلة في حي النقعة وحي العزة، قيد الإنجاز، ومن المتوقع تسليم المشروع قبل نهاية العام الجاري.

وذكر سعيد أن نسبة التنفيذ في مشروع مدينة جبلة بالنسبة لأعمال الهيكل بلغت ١٠٠ بالمئة، وتنفيذ أعمال الإكساء وصلت إلى ٤٠ بالمئة، ويتم تنفيذها من ورشات الشركة العامة للمشاريع المائية.

وأضاف: إن عدد الشقق في مشروع جبلة يتضمن ٨٠ شقة سكنية، وصلت نسبة التخصيص فيها إلى ١٠٠ بالمئة «تم تخصيصها بالكامل للمتضررين من الزلزال من أهالي جبلة».

وفيما يخص مشروع حي الغراف بمدينة اللاذقية، قال سعيد: إن أعمال التنفيذ مستمرة وبلغت ٣٠ بالمئة، والمشروع عبارة عن برجيتين يتم تنفيذهما بالتعاون مع مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية.

ونوه سعيد بأن كل الأبنية السكنية البرجية التي يتم تنفيذها من المؤسسة، هي وفق المواصفات القياسية السورية ومقاومة للزلازل حكماً، وتشمل أعمال التنفيذ البنى التحتية من صرف صحي ومياه وكهرباء وهاتف وشبكة ومانع صواعق، وجميع الأمور الخدمية الأخرى.

الوزارة لم تلزم فلاحي المحافظة بتسليم محصول القمح بناءً على رغبتهم

قطنا من القنيطرة: الدعم الزراعي للفلاحين كبير لكن عدم رضاهم كبير جداً

التأخر بتوزيع المازوت للزراعات الصيفية أدى إلى نهاية مواسم للعديد من الفلاحين

القنيطرة - خالد خالد

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا أن الدعم الزراعي الموجه للفلاحين كبير لكن عدم رضا الفلاحين أيضاً كبير جداً، مبيناً أن الهدف من الدعم تطوير الفلاح واستقراره وتوفير احتياجاته المعيشية لاستثمار كل قطعة أرض يمكن زراعتها.

وأوضح قطنا في ختام الندوات الحوارية التفاعلية التي أقيمت في القنيطرة لمناقشة سياسة الدعم الزراعي والأساليب والآليات المتبعة حالياً وتحديد المعايير المستقبلية المناسبة التي يجب اتباعها وأولويات وبرامج تطبيقها، أن الزراعة تتطور في محافظة القنيطرة بالشقين النباتي والحيواني وعلينا الاهتمام بها وتنميتها وتقديم الدعم للفلاحين فيها لمساعدتهم على زيادة الإنتاج وتحسين الواقع الاقتصادي للمحافظة.

ولفت إلى أن دعم القطاع الزراعي مستمر، لكن في ظل المتغيرات الاقتصادية والمناخية يجب إعادة النظر في طريقة تقديمه والشرائح المستهدفة فيه مع مراعاة ما تتميز به كل محافظة من منتجات وآلية دعمها سواء المنتج النهائي أو مستلزمات الإنتاج، مع الحفاظ على دعم المحاصيل الإستراتيجية على المستوى الوطني والمرتبطة بالأمن الغذائي.

وطالب قطنا بضرورة وضع خريطة واضحة للمحاصيل ذات البعد الاقتصادي والتنموي على مستوى كل محافظة وأساليب دعمها بالاعتماد على مخرجات المنتقى، مؤكداً أن القنيطرة تتميز بمحاصيل عدة مثل التفاح والعنب والدواجن والنحل، إضافة إلى ما تنتجه من محاصيل إستراتيجية، منوهاً بأن الدعم لا يتوقف على الإنتاج الزراعي بل يجب أن يشمل التصنيع الزراعي أو التسويق والتشجيع على الاستثمار في هذا القطاع وإقامة شركات تسويقية ومراكز تجميع للآليات الزراعية والاهتمام بمشاريع الثروة الحيوانية والسمكية.

وبيّن أن الحكومة تؤكد أن كل من يزرع الأرض يحصل على المازوت المدعوم وما حصل أن بعض المحافظات أرسلت جداول الحيازات الصيفية متأخرة، لذلك لم يحصل عدد من الفلاحين على مخصصاتهم لوجود عجز بالكميات في بعض المحافظات، رغم أن حق الفلاح محفوظ ولو وصل متأخراً.

وشدد قطنا على أهمية التنظيم الزراعي وضرورة تنفيذه في وقت مبكر لضمان حصول الفلاحين على مخصصاتهم من مستلزمات الإنتاج في موعدها وتنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية، مضيفاً: الوزارة لم تلزم فلاحي القنيطرة بتسليم محصول القمح إلى مؤسسة الحبوب هذا الموسم وذلك بناءً على رغبتهم.

وأجاب الوزير على تساؤلات الفلاحين ومنها اختلاف نوعية الأعلاف بكل دورة، مؤكداً أن الوزارة أخذت عينتين من الأعلاف من أحد المربين مصدرهما مؤسسة الأعلاف والقطاع الخاص وتم تحليلهما في مخابر سرية وكانت النتيجة مطابقة، كاشفاً عن وجود ممارسات خاطئة من بعض الإدارات تؤدي إلى نتائج خاطئة وذلك برده على أحد المداخلين الذي أكد إرغامه على التوقيع على فعالية الأدوية البيطرية!

من جهته أكد محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة للمحافظة وخاصة بالقطاع الزراعي، والتوجه الحكومي الحالي لإعادة هيكلة الدعم وإيصاله إلى مستحقيه، وبيّن جمران أن الحوار مع الفلاحين سيستمر لمدة عشرة أيام للوصول إلى رؤية شاملة للدعم المطلوب للمحافظة ورفعه للوزارة.

وتمحورت مداخلات فلاحي القنيطرة حول حرمان السيارات والجرارات الزراعية من الدعم وتأخر حصول الفلاحين على المازوت للزراعات الصيفية، وضرورة أن يكون الدعم على المساحات الفعلية، وحرمان قرية الحميدية من الاستصلاح منذ ١٣ عاماً، وازدواجية المعايير بمديرية الزراعة، حيث تعتمد دائرة الجفاف على النشرة المطرية من دون اللجوء إلى الكشف الحسي عن الأضرار التي تصيب الأشجار المثمرة أثناء الصقيع والثلوج.

كما تضمنت المداخلات أن التأخر بتوزيع المازوت للزراعات الصيفية إلى نهاية مواسم عدد من الفلاحين كان بسبب عدم قدرتهم على شراء المازوت بالسعر الحر، كما تمت المطالبة بالإصلاح الإداري ومحاربة الفساد قبل الدعم!